العنوان: البلاغة العربية بلاغة وجوه أم بلاغة خطاب
المصدر: حوليات الجامعة التونسية
المؤلف الرئيسي: صمود، حمادي
المجلد/العدد: ع 57
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2012
الناشر: جامعة منوبة - كلية الآداب والفنون والإنسانيات
الصفحات: 17 - 34
رقم MD: 510841
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: IslamicInfo, AraBase, HumanIndex
مواضيع: البلاغة العربية ، تحليل الخطاب ، علم البلاغة
رابط: https://search.mandumah.com/Record/510841

حوليّات الجامعة التونسيّة، 2012، ع 57.

البلاغة العربيّة
بلاغة وجوه أم بلاغة خطاب

حمادي صمّود
جامعة منوبة، تونس
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات

موجز البحث
يبدو تاريخ البلاغة في عمومه انحسارا. فلئن كان العلم الدائر على ما يروّج للخطاب تفكيرا فيه يعتدّ لتفسير جدواه بمكوّناته كلّها وجوانبه المتعدّدة، فإنّه آل في النهاية إلى صنعة تختزله في بعد الوجوه والمجازات أي الانتهاء به إلى مسرد بالوصفات الجاهزة تبيّن بمرور الزمن أنّ نجاعتها مشكوك فيها. لم تشذّ البلاغة العربيّة عن هذا المصير، وإن بدا للناس أو لبعضهم على الأقلّ أنّها نشأت منحسرة. ذلك أنّ المؤرّخين والنقّاد أهملوا منها جانبا مهمّا أينع في دوائر المناظرات والنزاعات والخصومات التي نشبت بين الفرق الإسلاميّة حول القرآن وما ترتّب على قراءاته المختلفة من اختلافات في أصول الاعتقاد. تطمح هذه امساهمة إلى بيان ما به يأخذ الناس في الاعتبار هذه البلاغة المنسيّة التي تتأكّد بها أهمّيّة الخطاب باعتباره ديناميكيّة مرتبطة بوضع وسياق يحدّدان في جزء كبير معناه، لا باعتباره وشيا وزينة ومعرضا حسنا لا تؤثّر في المعنى ولا تغيّر من جوهره. بهذا يضع هذا المقال البلاغة في صلب تداوليّة الخطاب.
الكلمات المفاتيح: خطاب، وجه، صورة، وضع، سياق، متكلّم، مخاطب، تفاعل.

Résumé
L'histoire générale de la rhétorique semble être celle d'une restriction : d'une réfexion sur le discours qui, pour expliquer son efficacité, prend en compte toutes ses composantes et ses multiples aspects à une techné qui le réduit à son aspect figural et tropologique, c'est-à- dire à un inventaire de recettes dont la portée pratique s'averera, au fil du temps, douteuse. La réthorique arabe, bien qu'elle semble restreinte dés le départ, n'échappe pas à cette histoire. Toutefois, histoiens et critiques littéraires n'ont pas pris en compte toute une orientation née des discussions, controverses et disputes que les différentes sectes développèrent autour du texte coranique. La présente contribution essaie de mettre en valeur quelques aspects de cette orientation qui place la rhétorique au cœur de la pragmatique du discours.
Mots cefs : discours, figure, échange, situation, contexte.

ليس هدف هذه الورقة إثبات التّدافع بين بلاغة الوجوه وبلاغة الخطاب، وهو ما قد تُوحي به صياغة العنوان. فالوجوه مكوّن أساسيّ في كلّ بلاغة في القديم وفي الحديث، بل إليها ارتدّت وفيها انحصرت البلاغات القديمة في فترة من تطوّرها، فأصبحت المؤلفات فيها مسارد بوجوه وأساليب يخضع عرضها وتصنيفها إلى نموذج يكاد لا يتغيّر من باب إلى باب، وإنّما الغرض التنبيه إلى أنّ ما آلت إليه البلاغة، في المؤلفات المتأخّرة وفي مناهج تدريسها في كلّ مستويات التّعليم، من معالجة جافّة تقوم على تلقين مقرّرات ثابتة ونهائيّة انطلاقا من شواهد تعزل عن سياقاتها ويوهم عرضها أن لها قيمة مطلقة، وقدرة على التأثير والفعل واحدة مهما اختلفت ظروف القول ومقاماته ومناسباته، إنما ينبني على حجب وتغييب ما كان في نصوصها المؤسسة من جهد في التأصيل والتفسير وإعمال النّظر في القوانين والمبادئ التي يجب مراعاتها فيها باعتبارها عملا لغويا حيّا يتمّ بين متخاطبين في مقامات معينة ويجري إلى غايات يستدعي بلوغها الاستجابة لشروط متغيّرة بتغيّر تلك المقامات وتنوّع المقاصد التي يعلّقها المتخاطبون بما ينجزون من أقوال ويأتونه من مخاطبات، لخّصوها في قولهم المشهود «**مراعاة مقتضى الحال**» أو «**مناسبة المقام للمقال**» .

يعرف المختصّون في الآداب القديمة أنّ "**البلاغة/الخطابة**"، شبّت في مهاد يُسيطر عليه الخلاف، وبُعد الشقة بين الأطراف التي يلتئمها فعل القول، وعلى ذلك ترتبت الوظيفة الأساسية المناطة بها وهي تقليص المسافة بين تلك الأطراف، وردم الهوّة الفاصلة بينها بالاقناع والاستمالة وبسط دائرة الائتلاف على حساب دائرة الاختلاف بما أوتي الخطيب البليغ من مهارة في التأثير في مستمعيه وخبرة بالمسالك اللغوية الموصلة إلى تلك الغاية. ذلك كان الشأن في بلاد اليونان حيث أينعت "**البلاغة/الخطابة**" في أوساط التنازع والخصام، في قاعات المحاكم، وفي المجالس النيابيّة، وفي السّاحات العامّة التي كانت توفّر للخطباء فرصة مهمّة لنشر آراء الجهة التي يمثلونها واستنفار النّاس إلى ما يخدم مصالحها.

ولقد أدرك المفكّرون والفلاسفة الذين قلبوا النظر في هذه المخاطبات، وعرفوا عن كثب أصحابها أحيانا، أهميّة هذه الأداة وخطرها في الآن نفسه، بما أنّ المجال الذي تتحرّك فيه هو مجال الآراء والمعتقدات والرّغبات والأهواء وهو مجال قابل للتشكّل وإعادة التشكّل تبعا لقدرة الطرف المقابل على الإقناع بالرّأي أو الحمل على الإقلاع عنه.

ولذلك نبّهوا على ضرورة إحاطة القول بما يصونه عن «**التلاعب**» بآراء الجمهور بالدّفاع عن الشيء ونقيضه، والجرأة على الحدود بين الحقّ والباطل، والفضيلة والرّذيلة والخير والشرّ. على هذا النّحو فسّر الدّارسون حملة أفلاطون على السّوفسطائيّين وتقييده القدرة اللغوية والمهارة الخطابية بقيدي الحقّ والفضيلة توقيا من الزّيغ والخروج عن السّمت، وهو ما كان دَيْدَن السّوفسطائيين ووكدهم من وجهة نظره. ولا يهمّنا هنا أن نستطرد إلى الخلفيّة السّياسيّة التي كانت تشدّ مشروع أفلاطون الفلسفي، وإنّما يهمّنا أن نشير، في عجالة، إلى المحاولات التي قام بها تلميذه أرسطو لتخطّي المأزق الذي وضع فيه أستاذه نفسه ووضع فيه جزءا مهمّا من المخاطبات التي لم يكن سعيها الحقيقة وسبيلها البرهان. زد على ذلك أنّه صاحب أوفى تفكير منظّم وصلنا عن هذه الفترة المتقدّمة في ما به يكون الخطاب ناجعا يسمح لصاحبه أن يبلغ من السّامعين غاياته. قسّم أرسطو اعتمادا على نوع الأقيسة المعتمدة المخاطبات إلى مخاطبات دائرتها الحقيقة، ومخاطبات دائرتها شبه الحقيقة ومن ضمنها الخطابة والشّعر. وعلى أساس هذه الأقيسة وقدرتها على إيقاع القبول بالحقّ أو الشبيه بالحق رتّب أرْغانونه.

وذهب إلى أنّ الإقناع بالقول والتّأثير في متقبّله به يتمّ بتضافر جملة من المكوّنات البانية له، بعضها من مظهره وشكله الخارجي، وبعضها الآخر من محتواه وطريقة عرضه وتركيبه. وقد أضحت أقسام الخطابة التي ذكرها في مؤلفه «**الخطابة**» معروفة تبنّتها الكثير من البلاغات وعلى أساسها قامت في العصر الحديث حركات ما سمّي بـ"**البلاغة الجديدة**" التي رامت تجاوزا لانحسار الخطابة وانحصارها في مكوّن واحد هو المكوّن اللّغوي، بعث المكوّنات التي خفت بريقها بمرّ الزّمن من جديد، والتنبيه إلى أهميتها في عمليات التّأثير بالقول.

وأقسام الخطابة عند أرسطو خمسة هي على التّوالي :

1 - الظّفر بالحجّة (Inventio, Eurisis)

2 - ترتيب الأقسام (dispositio, Taxis)

3 - العبارة (Elocutio, Lexis)

4 - الذّاكرة (memoria)

5 - تمثيل القول (actio, hypocrisis)

وفي الظّفر بالحجّة وقوامه الاجابة عن سؤال : ما أقول؟ لا يأتي الخطيب البليغ بشيء من لا شيء وإنّما يعمد إلى ما يشبه المخازن التي رتبت فيها

المواضع المشتركة التي تمثّل قاسما مشتركا بين المتكلّمين والسّامعين المنتمين إلي دائرة ثقافية وحضاريّة واحدة. وهو ما يُسهّل على الطرفين عمليّة التّواصل وعن طريق استعمالها يتمّ توضيح القصد، والتمكين للحجج المنتقاة المناسبة لحالات القضية المطروحة. وهذه المخازن بالمواضع المشتركة تشبه إلى حدّ كبير دواوين المعاني التي وضعت في الثقافة العربيّة الاسلاميّة على ذمّة الشعراء ليولّدوا منها مذهبهم الخاصّ في بناء المعنى، والتفنّن في صياغته لتثبُت لهم ملكيته. والاعتماد على المشترك (doxa) يعتبر من أهم المروّجات للخطاب، الضّامنة لعمق تأثيره في النفوس، ولتحقيق درجة عالية من الإقناع.

أمّا ترتيب الأقسام، فهو التحكّم في بنية الخطاب التركيبية، والربط بين أجزائه ربطا محكما حتى يسلم من السّقط والنّقص، فلا يجد المستمع في اتّساقه ثلما يتسلل منه إليه التردّد والشكّ وسوء الظنّ فيذهب اطمئنانه، ويتعطّل، تبعا لذلك، فعل الخطاب فيه. ويكاد ترتيب هذه الأقسام لا يتغيّر من أقدم نصوص في الموضوع وصلتنا إلى يوم النّاس هذا وهي على التوالي: استهلال يحاول فيه الخطيب الفوز بإقبال السّامعين على ما يقول، واستثارة نشاطهم، وكسب تعاطفهم، وخبر تسرد فيه الوقائع بإيجاز ووضوح يوقعان في الظنّ الاعتقاد بأنّ ما يقال حقيقة أو شبيه بالحقيقة، وإثبات تقدّم فيه حجج وتدحض أخرى، ثمّ تأتى خاتمة الاقسام وفيها تذكير موجز بما سبق عرضه استدرارا لعواطف الشفقة والتفهّم بتركيز الكلام على انفعالات الجمهور (باطوس) ورغباته دون عقله وملكات الكبح والتحكّم المتوفرة لديه (لوغوس).

وأكثر الاقسام استئثارا بجهود المنظرين والباحثين هو مبحث العبارة التي يسهل عن طريقها ترويج المعنى وتقديمه في معرض يُمكّن له في نفس المتكلم إذ المسألة هنا تتعلّق بجمالية الأداء والتوق إلى أكثر صيغة مناسبة لأداء المعنى وإنفاذ القصد. وأساس كلّ ذلك تخيّر اللّفظ، وإخراجه على أقدار المعاني مع مراعاة المواءمة بينه وبين الألفاظ الأخرى المقترنة به لأداء المعنى. وفي هذا الباب تندرج الوجوه والصّور وصنوف المجاز لما لها من طاقة في الأداء زائدة على المتعارف في إجراء اللّغة، وفي هذا النّطاق أيضا توسّعت كل البلاغات في ذكر أنواع الأساليب وما يليق بها وتليق به من أنواع المعاني، بحيث يكون شريفها لشريفه ووضيعها لوضيعه وبينهما متعارف الأوساط للجاري من المعاني والمشترك بين النّاس منها.

أمّا تمثيل الكلام ففيه تعديل الصّوت والحركات على مقتضى أهمية ما نستعرض من الكلمات والأشياء، فهي إذن انطباع القول على الجسد لينشئ من الاشارات والأنغام ما يساعد السّامع على فهم المعنى واقتناصه من طريقة جسم المتكلم في التفاعل معه ونشر معناه. وسيستغل هذا الجانب في تكوين الممثّلين في المسرح وتعليمهم طرق إلقاء النّصوص، وتطويع نبرات الصّوت وحركات الجسم لما يقتضيه معنى النصّ.

والذّاكرة حفظ النّصوص، وتخزين أمكنتها وصورها بحيث تنبني في الذهن «**مواضع عقلية**» يربطها الخطيب في ذهنه «**بصور وأمثلة ورموز**» يستدعيها عند الحاجة، فتتساوق الصّور والأشياء في خطابه حسب نظام مقدّر محسوب.

لكن لأسباب كثيرة أهمّها يتّصل بتغيّر نمط الحياة السّياسيّة، وتقهقر مفهوم الرّأي العامّ، بدأت بعض هذه الأقسام، في وقت مبكّر، في التّراجع حتى انحصرت الخطابة أو تكاد في باب العبارة، وأصبحت المؤلفات المخصّصة لدراستها مباحث في الوجوه والصّور والأساليب التي تمدّ المستعمل بإمكانيات في تصريف اللّغة وإجراء العبارة تضمن لقوله الرّواج والتأثير، لما فيه من طرائق بناء معدولة ومذاهب تصوير غير مألوفة تحقق للمتقبّل الفائدة والمتعة.

والمطلع على تاريخ البلاغة في الغرب من أرسطو إلى اليوم، يعرف أنّ ما حفلت به المؤلفات من وجوه وأساليب سواء في ذلك ما مداره اللّفظ مفردا أو مداره الجملة وما فوق الجملة آل هو نفسه، في مرحلة أولى، إلى علاقتين اثنتين هما علاقة المشابهة ونموذجها الاستعارة، وعلاقة الجوار أو الرّكن ونموذجها المجاز العقليّ ثمّ اختصر في مرحلة أخيرة، منذ عقدين تقريبا، باب العبارة في الاستعارة فأصبحت تستأثر بالنصيب الأوفر من الدّراسات المؤلّفة فيه من منطلقات نظرية مختلفة اختلاف فنّ العمارة والفلسفة مثلا.

***

من المهمّ أن نشير إلى أنّ البلاغة العربيّة لم تكن في رافد من روافدها على الأقلّ أجنبيّة عن هذه الطريقة في طرح قضايا التّواصل باللغة بين أطراف كان ما يفرّق بينها أكثر ممّا يجمع، وكان كلّ طرف مدركا أنّ اللّغة هي أداته الوحيدة التي بها يستطيع أن يروّج لآرائه، وبها يظهر على المخالفين له في الرّأي، فكان لا بدّ من تجويدها وتطويعها حتّى يقدّها على مقتضى الأحوال التي تدعوه إليها مواجهة الخصوم ومحاجّتهم، أو «**مناقلة الأكفاء**» و«**مفاوضة الإخوان**»، أو قضاء ما تضطرّه إليه الحاجة إلى الشريك والخليط والمعاون.

ولقد كنّا في عمل سابق فصّلنا القول في هذه البيئة المتأسّسة على الخلاف والاختلاف، ورأينا كيف أنّ النّصوص التي تمخّضت عنها حملت المتعاملين معها على إنتاج خطاب في البلاغة يختلف عن خطاب المهتمّين بمسائل الشعر، ويختلف أيضا عن خطاب علماء الإعجاز. فلقد كان أولئك وهؤلاء يهتمّون بالنصّ أو الخطاب لا في ما يمكن أن يعرضه من القضايا ويبنيه من الحجج ويعبّر عنه من الحقائق أو أشباه الحقائق، وإنّما إلى صورته وشكله وطرق القول وأساليب التعبير فيه. وعلى هذه الأخيرة وعليها فقط ضبطوا خصائصه، وحدّدوا منزلته في الفضل. ولهذا الاهتمام وجه معقول؛ فالشعر وقعه من إيقاعه وفضله من هيئة القول فيه. وكان الشاعر يبزّ الشاعر بما يهتدي إليه في تصوير المعاني وإخراجها للنّاس رائقة عذبة تفعل فيهم فعل الرقى والسحر. ثمّ نزل القرآن ولم يتغيّر من الأمر شيء؛ بل دعّمه ومكّن له في ضمائر النّاس. فالإعجاز وبلوغ النهايات في البيان من بنائه اللّغوي، ومذهبه في التصوير وتصريف اللّغة.

ولئن لم ينتج هذا الرّافد في صلب البلاغة العربيّة مسارين مختلفين هما الخطابة والشّعر، كما كان الشّأن عند أرسطو مثلا، ولم تفلت هذه البلاغة من القانون العامّ الذي حكم على البلاغات القديمة بأن تختزل في باب العبارة، فإنّ الرّافد ترك في صلب النّظريّة آثارا عميقة؛ بل ربّما شكّل بصفة حاسمة ومستمرّة تصوّرات أصحابها لعدد هامّ من القضايا كقضيّة العلاقة بين المعنى وسُبل التّعبير عنه، والحدود التي على كلّ متوسّل باللغة ألاّ يتجاوزها في إخراجه وتجلية ملامحه، بصرف النّظر عن المجال الذي يجرى فيه خطابه والمقاصد التي يسعى إلى بُلوغها منه. فنظريّة «**البيان**» الذي كنّا فصّلنا القول فيها منذ ما يزيد على ثلاثة عقود في عملنا عن "**التّفكير البلاغي عند العرب**"، وأكّدنا ارتباط نشأتها بهذا الرّافد هي أصل جامع بقي متحكّما في علاقة العرب بالمعنى إلى اليوم. فليس الاختلاف حول تجارب الشّعر الحديث وحول بعض تجاربه الرّاهنة بالخصوص، مثلا، إلاّ صورة لاستمرار سلطة ذلك الأصل على تصوّراتنا وحتّى على مصطلحنا. فلا يحتاج المرء إلى تجشّم البرهان على أنّ مسألة الغموض، وهي من أهمّ الأسس التي تحتكم إليها المواقف من هذه التجربة، مشتقة في لفظها ومتصوّرها من البيان لا مناص لها منه وإن كانت تروم الإفلات من سلطته، وبناء تصوّر جديد لمسألة الابداع والكتابة ذلك أنّ هذا الأصل غرس في صلب الثقافة العربيّة الإسلامي استقلال عالم المعاني عن عالم الألفاظ، ونزّل اللّغة منزلة الأداة والوسيلة فغلب على وظيفتها أداء المعنى وتوضيحه وتقريبه من الأفهام. فهي لا

تبني كونا وإنّما تبين عن كون سابق في الوجود وتكشف عمّا يختزن من الحكمة، فلا تخبر إلاّ عن معلوم ولا تُحيط إلاّ بما كان في دائرة الشّعور وقدرة الإدراك. فهي تحاكي وتكشف وتهتك الحجب دون المضمر المختفي ولكنها لا تنشيء شيئا ولا تكشف شيئا لأنّ «**مالم يكن موجودا فلا سبيل إلى استبانته**».

هذا الرّافد مثّله ما كان يدور بين «**أرباب النّحل وزعماء الملل**» من الخصومات والمناظرات وضروب المحاجّة، في مسائل تتّصل بالاختيارات المطروحة عليهم في حياتهم السياسيّة والفكريّة وأصول الاعتقاد التي ألفت بينهم وكانوا يروّجون لها، ويخاصمون فيها من اختلفوا عنهم فيها، وكذلك ما كانت تدعوهم إليه حياتهم الاجتماعية من مفاوضة الاخوان، ومناقلة الاكفاء، والقيام بواجب الوعظ والتوجيه وسياسة المكفولين في المدن والأمصار. وكان كلّ ذلك يدعوهم في مايقولون إلى مراعاة ما تتحقق بها نجاعة الخطاب، وتسهّل على المتكلّم بلوغ مراده من السّامع، وإنفاذ قصده إليه، لا سيّما والموقف موقف حضرة ومواجهة بين أطراف يلتئمهم مقام يندرج فيه قولهم، وتربط بينهم حاجات من أجلها وضع القول. ولقد كان لمقام المشافهة المشار إليه دور كبير في إرساء بلاغة للخطاب أحاطت، ما أمكنت الإحاطة، بالقوانين والمبادئ التي تجب مراعاتها ليجري التخاطب في ظروف لا تعطّل مجراه، ولا ينفرط بالخروج عنها عقده.

ولنا في نصوص أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ «**البيان والتبيين**» و«**الحيوان**» ، وهي نصوص مؤسسة للتفكير البلاغي، وحاسمة في تحديد وجهة ثقافة بأكملها في معالجة مسألة علاقة اللغة بالمعنى، ورسم المنفعة في صلب كلّ إنجاز لغويّ مهما كان جنسه ونوعه حتّى استقرّ عن ذلك في النظريّة الأدبية عند العرب إلى اليوم، ارتباط الجميل بالنّافع، والحُسن بالجدوى، ومن مقتضيات هذه الطّريقة في النّظر تقديمهم سياسة القول على القول بل واعتبارهم صياغة هذا الأخير تبعا لتلك السياسة التي تراعي السّامع في معارفه ومنزلته الاجتماعية ومدى استعداده النفسيّ لقبول الحديث، وتراعي مقام الكلام والظروف التي سيتمّ فيها القول. فمقام الجدّ غير مقام الهزل ومقام الاستنفار غير مقام الوعظ، ومقام إصلاح ذات البين غير مقام المصاهرة، كما تراعي المقاصد والأغراض التي يريد السّامع بلوغها من مخاطبه وخطابه، وقد لخّص الجاحظ كلّ ذلك في قوله «**سياسة البلاغة أشدّ من البلاغة، كما أنّ التّوقي على الدّواء أشدّ من الدّواء**» (بيان I/ 197). ومن مقتضياتها أيضا حاجة البيان إلى تضافر جملة من القدرات والخصال والآليات التي لا تنوب عنها القدرة اللّغوية وحدها يقول:

«(...) وأنّ البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة وإلى ترتيب ورياضة وإلى تمام الآلة واحكام الصّنعة وإلى سهولة المخرج وجهارة المنطق وتكميل الحروف وإقامة الوزن...» (بيان 14/I) .

وبالجملة اقتضت هذه الطريقة في اعتبار الفعل اللغوي خطابا صياغة جملة من القوانين تسوس هذا الخطاب، وتمكّنه من أن يحقق غاياته، ويضمن للجهة المصرّفة له أعلى درجة من النجاعة. بعض هذه القوانين متعلّق بالملفوظ وبعضها الآخر متعلق بالتّلفّظ وبكلّ ما يؤثّر في الملفوظ من خارجه. وهذه القوانين الماثلة في النّصوص الأولى المؤسسة للبلاغة العربية بصفة صريحة، واستمرّت في المؤلفات اللاّحقة كرجع الصّدى، أهملتها أو كادت المؤلفات التي تؤرّخ للبلاغة العربيّة ولم تُشر إليها أو لم تنتبه إلى أهمّيتها المؤلفات التعليميّة التي انصبّ اهتمامها على الجوانب التقنية معزولة عن التّبادل اللّغوي الحيّ، وما قد يترتب عليه من آثار في تقدير ذلك الجانب وتنسيب تأثيره. ثمّ إنّ هذه القوانين المتّصلة بكلّ أطراف العملية اللغوية من متكلّم وسامع وكلام وظروف كلام وأغراض ومقاصد تندرج هي ذاتها في سلّم تراتبيّ درجته الأولى أو قاعدته قوانين جزئيّة من قبيل ما يتعلّق منها بالسّامع، مثلا، كقانون الإقبال والمشاركة وصياغاته النّموذجية في البيان والتبيين هي:

«لا تُقبل بحديثك على من لا يقبل عليك بوجهه» (104/I)

و**«حدِّث النّاس ما حدجوك بأبصارهم، وأذنوا لك بأسماعهم ولحظوك بأبصارهم»** (104/I)

و**«من لم ينشط لحديثك فارفع عنه مؤونة الاستماع منك»** (105/I)

لأنّ الحديث مشاركة واقتسام والتئام حول شيء واحد لذلك شبّه بالمؤاكلة والضيافة :

«لا تُطعم طعامك من لا يشتهيه» (103/I)

أو قانون <u>الاحتمال</u>، وله مظهران أساسيّان : مظهر نفسيّ كما في قول الجاحظ :

«(...) للكلام غاية ولنشاط السّامعين نهاية وما فضل على قدر الاحتمال ودعا إلى الاستثقال والملال فذلك الفاضل هو الهذر وهو الخطل وهو الاسهاب الذي سمعت الحْكماء يعيبونه» (99/I)

ومظهر معرفيّ اجتماعيّ :

«ومدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم...» (93/I)

أو ما يتعلق منها بالملفوظ كقانون **"البناء على المشهورات"** إن كان الخطاب موجّها إلى الجمهور الأعظم لأنّ البناء عليها هو الضّامن للاقبال واستمالة الأعناق. وكثيرا ما يأتي هذا القانون متضافرا مع قانون آخر، هو قانون **"مراعاة الاقدار والمنازل"** يقول الجاحظ:

«أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة. وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخيّر اللفظ، لا يكلّم سيّد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السّوقة، ويكون في قواه فضل التّصرّف في كلّ طبقة، ولا يدقّق المعاني كلّ التّدقيق، ولا ينقّح الألفاظ كلّ التنقيح ولا يصفّيها كلّ التّصفية ولا يهذّبها غاية التّهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيما أو فيلسوفا عليما، ومن قد تعوّد حذف فضول الكلام، واسقاط مشتركات الألفاظ...» (92/I)

والمشترك الذي لا يبالغ الخطيب في تصفيته وتنقيحه هو الذي كان يسمّيه اليونانيون (doxa)، وهو الكلام المناسب للجمهور الأعظم في السّاحات العامّة (Agora)، وقد ترجمه الفلاسفة العرب بـ**"المشهورات"**، واعتبروا الكلام المخرج هذا المخرج أكثر وقعا في النّاس لأنّه يحدّثهم بما تعوّدوا عليه وكان من عوالم اعتقادهم.

قلنا إذن إنّ هذه القوانين تتنزّل في سلّم تراتبيّ يتّخذ شكل مخروط على رأسه يقوم القانون الجامع للقوانين الجزئيّة التي أشرنا إلى بعضها. والقانون الذي بدا لنا، في مؤلفات الجاحظ، جامعا لأشتات تلك الأجزاء هو قانون **"المناسبة"** المحدّد لما يجب أن يراعي في كلّ طرف من أطراف عملية التخاطب، والضابط لما يجب أن يتوفّر بينها من الاتّساق والتّناسق ليتمّ التبادل بينها في أحسن الظّروف.

وقانون المناسبة قانون عابر للثّقافات والأزمنة نصادفه في البلاغات القديمة والحديثة، ونصادفه أيضا في كثير من الآداب والمراسم التي تضبط الحياة الاجتماعية وكيفية التعامل بين الفواعل الاجتماعيّين حتى تمكن المحافظة على النسيج الجامع بينهم؛ إلاّ أنّ أصله الخطابة والبلاغة؛ ذلك أنّ نجاعة الخطاب ونجاحه يقومان على اختيار الحجج وإيجاد الصّيغ المناسبة لها. فمن المهمّ أن يكون الملفوظ معجما وتركيبا، وهما مجال الاختيار، ملائما لموضوع الخطاب وظروفه، ولما درج عليه السّامعون وألفوه. **«وبصفة عامّة تكون المناسبة مواءمة**

البنية اللّغوية للمعايير التي تتحكّم في مجتمع من المجتمعات في العبارة عن الطبائع والأهواء...». ومن ثمّ يمكن تحديدها بكونها سياسة القول والقدرات اللغوية، ليكون على مقدار القدرات العامّة المتمثّلة في معرفة المعايير الاجتماعيّة الملموسة.

وهذه المعاني قريبة من المعاني التي نجدها في المعاجم العربية التي تستدعي لشرح هذا الأصل ألفاظا من قبيل **القرابة** و**المماثلة** و**المطابقة** و**المشاكلة** و**الموافقة**. ومعناها في كشّافات اصطلاحات الفنون ككشّاف التّهانوي قريب من هذه المعاني اللّغويّة، يقول :

«**هي عند المتكلّمين والحكماء الاتحاد في النّسبة وتسمّى أيضا تناسبا (...) وعند أهل البديع وتسمّى أيضا بالتناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ومراعاة النّظير...**» (كشاف /1646) .

وقد جمع الجاحظ هذه المعاني في قوله:

«**ومتى شاكل أبقاك الله ذلك اللفظ معناه وأعرب عن فحواه لتلك الحال وفقا، ولذلك القدر لفقا، وخرج من سماجة الاستكراه...**» (II/ 7 -8)

فالمشاكلة والموافقة والتّلفيق والمواءمة وغيرها من المصطلحات المنتشرة في نصّ الجاحظ والتي نصادفها في فترات لاحقة في كثير من المتون البلاغيّة ولا سيّما نصوص الفترة المتأخّرة التي كتبت بمثابة الشروح لتلخيص القزويني، تنتمي إلى حقل دلاليّ واحد، وتتّصل مباشرة بالمناسبة التي تقوم من المتن البلاغي العربي مقام الجدول (براديقم) الذي عليه تنبنى مكوّنات الخطاب الناجع البليغ، سواء ما تعلّق منها بالملفوظ ذاته أو ما تعلّق بما هو خارج عنه مؤثّر فيه.

على هذا الأساس يمكن أن نتحدّث عن المناسبة داخل الخطاب وتشمل المقاييس التي تحقق للنصّ، متى توفّرت فيه، صفة البلاغة، وتكون مرتبته منها على قدر ذلك المتحقق. وهي مقاييس تهتمّ بالمنجز اللّغوي من أدنى مكوّن إلى أقصاه من مناسبة الصّوت للصّوت، ومناسبة اللفظ لذاته وللفظ قرينه، وللمعنى الذي يؤدّيه إلى مناسبة الخطاب للمقصد أو الغرض الذي وضع لتأديته ولأوضاع المخاطبين «**لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم والنّفوس إليه أسرع وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة ويبلغ أفهامهم على بعض المشقة**».

كذلك يمكن أن نتحدّث عن مناسبة الخطاب لما هو خارج عنه. ويشمل ذلك أوجها عديدة أهمّها مناسبته للمقام. وليس في ما هو معروف من البلاغات القديمة بلاغة أولت المقام ما أولته إياه البلاغة العربيّة. فقد اتّخذت منه معيارا أسمى

تفصل بموجبه بين المخاطبات البليغة وبين ما منها دون تلك المرتبة كالعيّ والخطل والهذر والعجز وكلّ ما هو من دائرة النّقص والوهن والمذمّة. وهو ما دفع ببعض الدّارسين الأجانب، في دراستهم التي أشاروا فيها إلى التفكير اللّغوي عند العرب، إلى القول بأنّ في البلاغة العربيّة كثيرا من الأسس التي عليها قامت التّداوليّات الحديثة، وأنّها تفرّدت ببناء مقاييس نجاعة القول وتأثيره على اعتبار المنجز اللّغوي منخرطا في عمليّة تبادل بين أطراف يساهم كلّ طرف منها، على نحو ما، في تحديد ملامحه وضبط مواصفاته.

وللمقام في تفكير الجاحظ البلاغي حضور لافت سواء في وضوح المتصوّر أو في كثرة المصطلحات المشيّرة إليه، البانية لحقله المعنويّ كالموضع والحال وما دار في فلكهما كالأقدار والمطابقة والمشاكلة.

وبعض حديثه عنه ذو صبغة عامّة تشير إلى علاقة المقال بالظّرف العامّ الذي يتنزّل فيه. وتأتي العبارة عن ذلك مطلقة في شكل قانون عامّ. من ذلك القول المشهور الذي أصبح، لما هو عليه من تجريد، الرّكيزة الأساسيّة لكلّ تفكير في خصائص التراكيب التي تأتي لخصائص المعاني: «**لكلّ مقام مقال**». ولا يهمّ أن يكون هذا القانون الذي صيغ صياغة الأمثال وجوامع الكلم من ابتداعه، وإنّما المهمّ أنّه أوّل من أرسى دعائمه، وأقام عليه نسقا متكاملا في مسألة التفاعل بين القول والسّياق المحيط به والمواضع التي يُدعى إلى أنْ يحلّ بها. ولا أدلّ على أهميّته في النّسق المشار إليه من اعتباره سياسة تتطلّب من القائم بها خبرة وحسن تصرّف وتمييز. وعلى قدر حنكة المتكلّم في تدبير مقام كلامه، وفي إيقاع النسبة بينه وبين ما يقول يكون نجاحه فيه ووضعه نفسه بمنجاة عن حسد الحاسد الذي يتعقّب السّقط ومواضع الزّلل حيث لا سقط ولا زلل:

«**إذا أعطيت كلّ مقام حقّه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمّ لما فاتك من رضا الحاسد والعدوّ، فإنّه لا يرضيهما شيء**» . (116/I)

ولا يذهبن بنا الظنّ إلى أنّها سياسة مبسوطة تتأتّى لكلّ من أغراه العجب بنفسه بتكلّف مقامات الخطباء الأبيناء الذين يستطيعون مواجهة «**صعوبة المقام وأهواله**» وإذا «**ابتلوا بمقام**» اهتدوا إلى مسالك الخلاص منه :

«**فان ابتُليت بمقام لا بدّ لك فيه من الإطالة، فقدّم إحكام البلوغ في طلب السّلامة من الخطل، قبل التقدّم في إحكام البلوغ في شرف التّجويد. وإيّاك أن تعدل بالسّلامة شيئا، فإنّ قليلا كافيا خير من كثير غير شاف**» . (112/I)

«(...) قال: سمعت أبا دؤاد بن حريز يقول وقد جرى شيء من ذكر الخطب وتحبير الكلام واقتضابه، وصعوبة ذلك المقام وأهواله فقال: «تلخيص المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والتّشادق من غير أهل البادية بغض، والنّظر في عيون النّاس، عيّ، ومسّ اللحية هُلك، والخروج ممّا بُني عليه أوّل الكلام إسهاب» . (44/I)

وبعض حديثه الآخر عن المقام محدّد، انتقل فيه من المقام الخطابي. وهو مقام تغلب عليه المشافهة ولا يتعلق بجنس من أجناس القول، إذ جميعها مدعوّ إلى مراعاة الضّوابط التي تقتضيها سياسة المقام ومواجهة أهواله إلى مقام فرعيّ ارتبط بجنس أدبيّ محدّد هو الخُطبة، وبمناسبات مخصوصة تتحقّق في سياقها كمناسبات الأعياد، والنكاح، والتعزية، والوعظ، والاستنفار.

فخطب النكاح هي مناسبة اجتماعية للفرح. لذا فمن البديهي أن تكون مفرداتها تحيل على معاني الفرح والحياة، وأن تكون ألفاظها مدحا للخاطب للترغيب فيه والرضا عنه. فلقد خطب أبو طالب لرسول الله صلى الله عليه وسلّم في تزويجه خديجة بنت خويلد فقال:

«إن محمد بن عبد اللّه ابن أخي، من لا يوازن به فتى إلا رجح به برّا، وفضلا وكرما، وعقلا، ومجدا ونبلا، وإن كان في المال قل ... وله في خديجة بن خويلد رغبة، ولها فيه مثل ذلك، وما أحببتم من الصداق فعليّ...»

وممّا يستحسن في خطبة النكاح، كما في بقية الخطب، سلامة آلة البيان من كل عيب، يقول الجاحظ في البيان والتبيين (بيان، 58/I):

«خطب الجمعي خطبة نكاح أصاب فيها معاني الكلام، وكان في كلامه صفير يخرج من موضع ثناياه المنزوعة، فأجابه زيد بن علي بن الحسين بكلام في جودة كلامه، إلا أنه فضله بحسن المخرج والسلامة من الصفير، فذكر عبد اللّه بن معاوية بن جعفر سلامة لفظ زيد لسلامة أسنانه فقال في كلمة له :

قلّت قوادحها وتم عديدها ... فله بذاك مزيّة لا تنكر»

إذا سلامة اللفظ في خطبة النكاح من محسناتها، واختيار ما يناسب المقام منها أشد تبليغا للمقصد. ولها أيضا شروط وسنن تجعلها تختلف عن غيرها من الخطب. ومن سننها أن «**يطيل الخاطب ويقصر المجيب**» . وتعتبر خطبة النكاح الخطبة الوحيدة التي يكون فيها الخطيب جالسا. لقد قال الجاحظ على لسان الهيثم بن عدي:

«لم تكن الخطباء تخطب قعودا إلا في خطبة النكاح». (بيان، 118/I)

حتى إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قال:

«ما يتصعّدني كلام كما تتصعدني خطبة النكاح»

ولقد فسر ابن المقفع قول عمر بقوله:

"ما اعرفه إلا أن يكون أراد قرب الوجوه من الوجوه، ونظر الحداق من قرب في أجواف الحداق، ولأنه إذا كان جالسا معهم كانوا كأنهم نظراء وأكفاء، فإذا علا المنبر صاروا سوقة ورعية." (بيان، 117/I) .

ومن المناسبات الاجتماعية التي تعتبر مصدرا للفرح نجد الأعياد. وعلى الخطيب في خطبة العيد أن يتجنّب في خطبته ذكر الموت أو الوعيد، أو الترغيب عن الحياة والتزهّد فيها. فخطبة العيد خطبة تقال في مناسبة الفرح. لهذا على الخطيب أن يجعل ألفاظه فيها ألفاظا تشرح صدر السامع وتزيّن له الحياة. ففي خطبة من خطب العيد، قال صلى الله عليه وسلّم:

"أيها النّاس آمنوا باللّه وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يتق اللّه يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب. هذا يوم أكرمكم اللّه به وخصّكم بفضله، ويجعله اللّه لكم عيد؛ فاحمدوا اللّه الذي هداكم لما ضل عنه غيركم."

(عثمان بوغانمي، الخطبة كنثر فنّي، نشر مؤسسات بن عبد اللّه، تونس 1978)

فمفردات خطبة العيد هي مفردات حمد واستغفار وربما هزل وبعض من الدعابة أحيانا.

خطبة الجمعة تختلف عن خطبة العيد من جهة مفرداتها ونوع حججها ولهجة الخطيب عند إلقائها. وبما أنّها خطبة تنوب عن نصف الفرض، يدعو من خلالها الخطيب مخاطبيه إلى طاعة اللّه، فمن غير المناسب أن توشي بمفردات هزل أو غزل، بل يجب أن تكون هذه المفردات تحمل في طيّاتها هدفا يحمل السامع على التفكير في أمر دينه، والتأمل في خلق اللّه والتسبيح بحمده خاصة وان مراد الخطيب التأثير في سامعيه. ويجب أن تكون خطب الجمعة خطبا قصيرة موجزة، ولكنها تحمل معاني لا متناهية. فلقد قال عمار بن ياسر:

«أمرنا رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلّم بإطالة الصلاة وقصر الخطب».

(بيان، I/ 303).

ومن خطب رسول الله عليه الصلاة والسّلام أنه بعد أن حمد الله قال:

«يا أيها النّاس! إنّ لكم معالم؛ فانتهوا إلى معالمكم. وان لكم نهاية؛ فانتهوا إلى نهايتكم. إن المؤمن بين مخافتين: بين عاجل قد مضى لايدري ما الله صانع به، وبين آجل قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه. فليأخذ العبد من نفسه لنفسه، ومن دنياه لآخرته، ومن الشبيبة قبل الكبرة، ومن الحياة قبل الموت، فوالذي نفس محمد بيده، ما بعد الموت من مستعتب، ولا بعد الدنيا من دار، إلا الجنّة أو النار».
(بيان، I، 302-303)

فمفردات هذه الخطبة هي مفردات تنتمي إلى سجلّ الترهيب الواضح في الأساليب المجراة وغلبة صيغتي الأمر والنّهي.

أما في خطب الصلح والإصلاح بين العشائر، فعلى الخطيب أن يوشيها بعبارات فيها حث على التواصل والحلم والتسامح وفيها نهي عن التقاطع والتباغض. ومن المستحبّ أن تكون هذه الخطب طويلة وهنا يقول الجاحظ:

«فأما خطب إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل والإطالة من غير إملال» .
(بيان، 116/I)

ومن الخطب التي على الخطيب أن يراعي فيها المقام، خطب الاستنفار. فعلى الخطيب أن تكون ألفاظه تحفز على الجهاد في سبيل الله كقول علي رضي الله عنه:

«إن الجهاد باب من أبواب الجنة، فمن تركه رغبة عنه، ألبسه الله الذل وسيم الخسف وديث بالصغار ... والذي نفس محمد بيده ما غزي قوم قط في عقر دراهم إلا ذلوا» .
(البوغانمي، 126)

فخطب الاستنفار خطب مملوءة بكل ما يحيل على قيمة الجهاد وأجر المجاهدين، وكيف أن خير القتلى الشهداء.

وتعتبر الخطب التي تقال في مواضع التعزية والمآتم والرثاء خطب جدّ تكون ألفاظها موشاة بمعاني الحزن والأسى والصبر والتفجّع؛ فلا يمكن للخطيب أن يتوسل في قوله بمفردات فيها الفرح والخطبة لرثاء عزيز قوم.

إذا من البيان أن يلتزم الخطيب بإتّباع شروط اتّفق عليها العرب ونحا نحوها أعظم الخطباء والبلغاء في خطبهم إذ من العي أن تكون ألفاظ المتكلّم لا تمتّ للمقام الخطابي بصلة، وأن تكون ألفاظا لمقام مختلف. ولقد قال الجاحظ في هذا :

«وقبيح بالخطيب أن يقوم بخطبة العيد أو يوم السماطين، أو على منبر جماعة، أو في الخلافة، أو في يوم جمع وحفل، إما في إصلاح العشائر واحتمال دماء القبائل واستلال تلك الضغائن والسخائم فيقول كما قال بعض من خطب على منبر ضخم الشأن، رفيع المكان: ثم إن الله عز وجل بعد أن أنشأ الخلق وسواهم ومكن لهم، لا شاهم فتلاشوا».

(بيان، 140/I)

إذا فمن البلاغة والبيان أن يحترم المخاطب شروط القول في مختلف أنواع الخطب وذلك من خلال الألفاظ وبنية الخطبة وطريقة قولها. ومن البيان أيضا أن يعي المخاطب بمخاطبه وبإمكانته الاجتماعية. ولا يقتصر الجاحظ في تحديد واسمات كلّ نوع من أنواع الخطب على معجم الخطبة وإنّما أورد شروطا أخرى كثيرة تدلّ على وعيه المبكّر بمحدّدات هذا الجنس بالقياس إلى المقام الذي تتنزّل فيها كقوله على سبيل المثال:

«فرّق بين صدر خطبة النّكاح وبين صدر خطبة العيد، وخطبة الصّلح وخطبة التّواهب حتّى يكون لكلّ فنّ من ذلك صدر يدلّ على عجزه» (بيان، 116/I)

أو قوله :

«وكانوا يستحسنون أن يكون في الخطب يوم الحفل وفي الكلام يوم الجمع آي من القرآن فإنّ ذلك ممّا يورث الكلام البهاء والوقار والرقة وسلس الموقع» (بيان، 118/I).

أو قوله :

«وأكثر الخطباء لا يتمثلون في خطبهم الطّوال بشيء من الشعر ولا يكرهونه في الرّسائل إلاّ أن تكون إلى الخلفاء». (بيان، 118/I)

وتأثير هذه المقولة في نظريته البلاغيّة والجماليّة عميق، لعلّ أهمّه بروز مفهوم النسبيّة في تحديد بلاغة النّصّ، فبحكم ترابط **«المقال»** و**«المقام»** ترابطا جدليا تصبح خصائص الكلام غير منفصلة عن السياق الذي يحتويه. معنى ذلك أنّ الحكم للكلام أو عليه لا يتعلّق بشيء في ذاته ومواصفات تتولّد داخله تولدا ذاتيّا إذ وجوده وجود علائقيّ ظرفي، ومؤدّى النسبيّة انعدام الفصاحة المطلقة، والبلاغة المطلقة. ولذلك تختلف المقاييس باختلاف المواضع، وأكبر دليل على ذلك، في آثاره، اعتماده في تحديد الأساليب البلاغيّة على ملاءمتها للسياق مما يؤكّد على أنّ قيمتها البلاغيّة ليست قيمة مجرّدة يمكن ضبطها في قوائم تصلح لكل موضع وحال :

«ووجدنا الناس إذا خطبوا في صلح بين العشائر أطالوا، وإذا أنشدوا الشعر بين السماطين في مديح الملوك أطالوا، وللإطالة موضع وليس ذلك بخطل، وللإقلال موضع وليس ذلك عن عجز» . (حيوان، I / 93)

ومما يثبت به قانون النسبيّة في النّص السابق قطعه السببيّة المباشرة بين الظاهرة وطرفها، الخطل بالنسبة إلى الإطالة والعجز بالنسبة إلى الإقلال. وبهذه الكيفيّة خلّص الجاحظ نظريته في بعض الأساليب كالإيجاز والإطناب من الاعتبارات «**الكمية**» وأقامها على مجرّد «**الكيفيّة**» فجعل منها أدوات طيّعة مرنة ذات قيمة أدبيّة وجمالية متحوّلة.

«**والإيجار ليس يُعنى به قلّة عدد الحروف واللفظ. وقد يكون الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار، فقد أوجز. وكذلك الإطالة. وإنّما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه، ولا يردّد، وهو يكتفي في الإفهام بشطره. فما فضل عن المقدار فهو الخطل**» . (حيوان، I / 91)

وما ينطبق على هذين الأسلوبين ينطبق على بقيّة الأساليب، وكثيرا ما يجمع المؤلف بينها في صيغة لغويّة إقراريّة تتخذ شكل القانون العامّ الذي يجب أن نُخضع له تصرّفنا اللغويّ.

«**ولكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ولكلّ نوع من المعاني نوع من الأسماء (...) والإفصاح في موضع الإفصاح، والكناية في موضع الكناية والاسترسال في موضع الاسترسال**» . (حيوان، 3 / 39)

وعلى هذا النحو نفهم لماذا يستحسن الأسلوب ونقيضه؛ فالرجل الذي لم يدّخر جهدا لاستقصاء الحجج لفضل الكلام على الصّمت يؤكّد في بعض سياقاته عكس ذلك :

«**وربّما أتى من السّكوت بما يعجز القول عنه وقد بلغ أقصى حاجته وغاية أمنيته بالإيماء والإشارة حتى يكون تكلّف القول فضلا والكلام خطلا**».

(رسائل، I / 307)

وهذا المظهر يكاد يكون مطّردا في مواقفه. فلئن اشتهر عنه تمسّكه بالإفصاح والإبانة عن القصد حتى غدت بعض أقواله المجسّمة لهذه الفكرة شائعة بين النّاس، سائرة سير الأمثال، فإنّه لا يتردّد في تقديم «**الكناية**» عليهما واعتبارها عنوان شرف القول وفضله.

«**وربما كانت الكناية أبلغ من التعظيم وأدعى إلى التقديم من الإفصاح والشرح**» . (حيوان، I / 307)

ورأيه هذا في الكناية ليس مقابلا لرأيه في الإفصاح فقط؛ بل إنّه يخالف قولا آخر في نفس الموضوع :

«**أو ما علمت أنّ الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف**».
(بيان، I / 117)

وهكذا فإنّ ما يبدو، في الظاهر، تناقضا هو على غاية الانسجام مع أصول نظريته المؤسّسة على موقف جماليّ عامّ، بعيد كلّ البعد عن التصوّرات الماورائيّة، والمنازع المثاليّة في التفكير، مغرق في العمليّة بحيث لا ينفصل «**الحسن**» عن "**النفع**" و"**النجاعة**"، ولا تتحقق بلاغة القول ويعمّ خيرها إلاّ إذا انصهر الكلام في وظيفته وتحققت فيه شروط الملاءمة وهي الغاية التي ليس بعدها غاية:

«**ولا خير في كلام لا يدلّ على معناك ولا يشير إلى مغزاك وإلى العمود الذي إليه قصدت والغرض الذي إليه نزعت**» . (بيان، I / 115 - 116)

ونتج عن هذا التصوّر الذي يربط الجماليّة بالإنجازن بل بنجاعة الإنجاز، عزوف الجاحظ عن دراسة الكلام في ذاته باعتباره شكلا متناسقا يمكن تذوّقه وتحسّس الجمال فيه بصرف النظر عن وظيفته والغاية منه.

ولعلّنا وقفنا هنا على سبب هامّ يُعين على توضيح قضيّة محيّرة في تاريخ البلاغة العربيّة ومؤلفات الجاحظ على وجه الخصوص. فأنت إذا قارنت بين مؤلفاته ومؤلّفات ابن قتيبة، خاصّة "**تأويل مشكل القرآن**"، لاحظت فرقا واضحا من جهة التبويب لمسائل البلاغة وترتيبها، لا يكفي الفاصل الزمني القصير بينهما لتفسيره. ففي حين لا يعير الجاحظ أيّة أهميّة لهذا النوع من البحث، ناهيك أنّه لم يذكر كثيرا من الأساليب التي سبق أن وجدناها عند سلفه من اللغويين والنحاة، تكاد مشاركة ابن قتيبة تنحصر في جمع ما وجد في مؤلفات أسلافه وتنظيمه وإيفائه حقّه من التعريف وضرب الأمثلة.

ولا نظنّ أنّ الجاحظ كان عاجزا عن مثل هذا الصنيع لو لم تكن منطلقاته الفكريّة، وأسس نظريته البلاغيّة تصدّه عن ذلك. فلا جدوى من جميع الأساليب وتحديدها وإيراد الشاهد لها في إطار تصوّر لا يعترف لها بقيمة ثابتة، وحسن عالق بذاتها، مستقلّ عن ملابساتها.

***

أمّا الأثر الكبير الثاني الذي خلقته نظريّة «**المواضع**» في تفكيره البلاغي، فتتمثّل في احتلال مبدإ «**الاختيار**» صدارة المقاييس في التمييز بين الأساليب

وتفضيل بعضها على بعض. وأسس الاختيار، في هذا المضمار، تحقيق الملاءمة بمعنييها: العامّ والخاصّ، أي بين الأطراف الداخلة في تركيب الكلام وبين السياق الحافّ بها. والاختيار يؤدّي بصفة طبيعية إلى إبراز دور المتكلّم المسؤول عن تحقيق تلك المناسبات وصوغ الكلام على مقتضى الحالات، وواضح أنّ الاستجابة لهذه المتطلّبات أمر عسير لا يتمّ للمتكلّم العاديّ.

حمادي صمّود

جامعة منوبة
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات